مفهوم مبدأ الفصل ونشأته

محاضرتنا لهذا اليوم عن مبدأ الفصل بين السلطات على أساس توزيع اختصاصات السلطات بين هيئات متعددة فهناك هيئة أو سلطة تختص بالتشريع وأخرى تباشر التنفيذ وثالثة تختص بالفصل في المنازعات بين الأفراد (السلطة القضائية) .

ومبدأ الفصل بين السلطات لم يكن من مبتكرات العصر الحديث أو من نتائج الثورتين الامريكية والفرنسية وانما هو حصيلة جهد فكري وفلسفي للعديد من المفكرين والفلاسفة ومنذ عصور موغلة في التاريخ .

علية سنتناول الموضوع بالتفصيل كفكرة لتقسيم وظائف الدولة منذ الفلاسفة الاغريق مبينين وجهة هؤلاء الكتاب وابرزهم (لوك ، مونتسيكيو)وسنتناول بإيجاز رؤية كل واحد منهم.

اولاً ـــ لوك: يرى لوك ان السلطة تقسم الى ثلاثة اقسام هي ، السلطة التشريعية ، التنفيذية ، والاتحادية وهذه السلطة الأخيرة تتولى مهمة تقرير امر السلم والحرب وعقد المعاهدات .

ويذهب لوك الى القول بضرورة ان يكون لكل سلطة هيئة خاصة بها تستقل عن الأخرى ويبرر ذلك بقوله(ان السلطة التشريعية هي السلطة التي يحق لها ان تبين كيف تمارس سلطة الجمهور في سبيل المحافظة على المجتمع وافراده ولما كان من الممكن سن القوانين التي يجب تنفيذها دائما في مدة وجيزة فليس من الضروري ان تكون السلطة التشريعية في حالة عمل مستمر وان التهافت على تسلم زمام السلطة ليعظم اذ كان الأشخاص الذين بيدهم وضع القوانين ذوي سلطة في تنفيذها ، وذلك لانهم يستطيعون حينئذ ان يستثنوا انفسهم من اطاعة القوانين التي يسنونها وان يجعلوا القوانين في مصلحتهم الشخصية وان يكون لهم منافع منافية لمنافع المجتمع وأغراضه . وعليه فان السلطة التشريعية في الجمهوريات المنظمة التي ينظر فيها الى الخير العام تسلم الى أناس يجتمعون ليضعوا القوانين على ان يطيعوها بعد ان ينتهوا من سنها).

ولكن لما كانت القوانين التي تسن تحتاج الى تنفيذ مستمر كان من الضروري ان يكون في الميدان سلطة دائمة فعاله تقوم بذلك . وعلى هذا الأساس تنفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وقد وضع لوك السلطة التشريعية في قمة الهرم السلطوي ، فهي في نظره اعلى السلطات واقدسها وجعل منها سلطة مهيمنة على غيرها وبالأخص السلطة التنفيذية الا انه اخضع جميع السلطات في الدولة وعلى السواء للقانون ذلك لان القانون لم يوضع لخدمة فئة معينة وانما وضع أساساً من اجل خير مجتمع ومن ثم على جميع السلطات ان تعمل وفق القانون وان تتوخى العدل وخير المجتمع ككل وإذ لم تلتزم السلطتان التشريعية والتنفيذية حدود اختصاصهما او انحرفت احداهما عن هذا السبيل واتبعت هواها وخانت الأمانة جاز للشعب ان يسحب الثقة من تلك السلطة ويسترد ويعهد بها الى حاكم جديد يمارسها من اجل مصلحة الشعب .

ثانياً ــ مونتسيكيو: وضع مونتسيكيو رؤيته بخصوص مبدأ الفصل في كتابه (روح القوانين) ويلاحظ انه اقتبس أفكاره ممن سبقوه من المفكرين وبالأخص (لوك) الا انه قام بصياغتها بشكل جديد وعرضها عرضاً واضحاً ودقيقاً مما جعل الكثير ينسب نظرية الفصل بين السلطات اليه ، مع انه كما اسلفنا ليس اول القائلين بها فقد ارجع مونتيسكيو خصائص السيادة في الدولة الى سلطات ثلاث ،هي تشريعية ، تنفيذية ، قضائية . ورأى ضرورة فصلها عن بعضها وتوزيعها على هيئات مستقلة وذلك للأسباب الاتية :

أ ــ ان وضع كل السلطات في يد واحدة يؤدي الى الاستبداد حيث (ان الحرية السياسية لا تكون الا بالحكومات المعتدلة ولا يعني هذا انها تكون في الحكومات المعتدلة على الدوام فهي تكون فيها حين لا يساء استعمال السلطة فيها ومن التجارب الازلية ان كل انسان قابض على زمام السلطة يميل الى إساءة استعمالها حتى النهاية فلكي لا يسي احد استعمال السلطة يجب ان يقوم النظام على أساس ان السلطة تحد السلطة

ب ـ ان فصل السلطات هو الذي يؤدي الى احترام القوانين وتطبيقها تطبيقاً سليماً حيث يرى مونتسيكيو بانه (لا حرية حيث تكون السلطة التشريعية والتنفيذية في قبضة رجل واحد او هيئة واحدة اذ يخشى ان يسن ذلك الرجل او تلك الهيئة قوانين جائرة ليجور في تنفيذها وكذلك لا حرية حيث لا تكون سلطة الحكم منفصلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية فكون القاضي مشرعاً يجعل حياة أبناء الوطن وحريتهم تابعين لهواه وكونه صاحباً للسلطة التنفيذية يجعله طاغياً باغياً وعليه يضيع كل شيء اذا كان الشخص الواحد او الهيئة الواحدة هو الذي يمارس السلطات الثلاث سلطة سن القوانين وسلطة تنقيذ القرارات وسلطة الحكم في الجرائم والفصل في خصومات الافراد).